

Distr.: General
21 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ١٤٣ و ١٤٤ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تقرير الأداء
المالي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عن الفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٠ ٧٥٣ ٦٩٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٠٠ ٨٠٥ ٥٤٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٠٠ ٩٤٧ ١٤٩ دولار

أولا - مقدمة

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأبدت الملاحظات والتوصيات الواردة أدناه، حسب الاقتضاء.
- ٢ - ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743) آراء اللجنة وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. وتتناول اللجنة في هذا التقرير الموارد وغيرها من المسائل المتعلقة تحديدا بالبعثة.



٣ - وعند النظر في تقرير أداء البعثة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/638)، أخذت اللجنة الاستشارية في الحسبان توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتصلة بالبعثة (انظر A/65/5 (Vol. II)، الفصل الثاني) على النحو المشار إليه في الفقرة ١٨ أدناه. ويرد تقرير اللجنة المتعلق بتقرير المجلس عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوثيقة A/65/782. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة التعجيل بتنفيذ التوصيات ذات الصلة المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات.

٤ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كمصدر معلومات أساسية عند نظرها في تمويل البعثة.

ثانياً - تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، ومدها في قرارات لاحقة. وتنص قرارات مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، و ١٨٣٤ (٢٠٠٨)، و ١٨٦١ (٢٠٠٩)، و ١٩١٣ (٢٠١٠)، و ١٩٢٣ (٢٠١٠) على ولاية البعثة لفترة الأداء ٢٠١٠/٢٠٠٩، التي تقتضي أن تساعد البعثة على تهيئة ظروف أمنية مواتية للعودة الطوعية والأمنة والمستدامة للاجئين والمشردين في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، شكّل نشر شرطة الأمم المتحدة والمفرزة الأمنية التشادية المتكاملة في مختلف أنحاء شرق تشاد واحدة من الأولويات الرئيسية (انظر الفقرة ١٤ أدناه).

٦ - وبموجب القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة للمرة الأخيرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على أن تدخل البعثة مرحلة التصفية بعد هذا التاريخ. وقبل صدور القرار، وجهت حكومة تشاد رسالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلبت فيها عدم تجديد الولاية. وقد نص قرار مجلس الأمن أيضاً على الانسحاب النهائي لأفراد البعثة العسكريين اعتباراً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأوضح الأمين العام أن الأنشطة المضطلع بها خلال فترة الأداء تدرج ضمن مرحلتين منفصلتين. وتغطي المرحلة الأولى الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، التي كانت البعثة تعمل خلالها بكامل طاقتها بغية تحقيق النشر الكامل وكفالة القدرة التشغيلية التامة، بينما تغطي المرحلة الثانية الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، التي اتّسمت بعدم اليقين إزاء مستقبل البعثة في ظل المناقشات الجارية بشأن طلب الحكومة المضيفة عدم تجديد ولاية البعثة. وقد انصبّ التركيز في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير أساساً على أنشطة التخطيط للانتقال والسحب التدريجي، من قبيل تسليم المهام الأمنية للحكومة؛

وخفض العنصر العسكري للبعثة إلى ٢٢٠٠ جندي بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ وإغلاق المكاتب الإقليمية؛ وزيادة النشر المؤقت للموظفين المدنيين للمساعدة في التحضير للسحب التدريجي والتخطيط للتصفية. وعلى النحو المبين أدناه، يعزى نقصان الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى تخفيض العنصر العسكري للبعثة نتيجة للتطورات المذكورة أعلاه.

٧ - وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٣ بء، خصصت الجمعية العامة مبلغاً إجمالياً قدره ١٠٠ ٧٥٣ ٦٩٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٤٥٤ ٦٨٣ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقُسم المبلغ بالكامل على الدول الأعضاء. وبلغ إجمالي نفقات الفترة ما مجموعه ٣٠٠ ٨٠٥ ٥٤٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٧٩ ٥٣١ دولار)، الأمر الذي أسفر عن رصيد حر إجماليه ٨٠٠ ٩٤٧ ١٤٩ دولار (صافيه ٠٠٠ ٤٧٥ ١٥١ دولار)، مما يمثل نسبة ٢١,٧ في المائة من مجموع الاعتمادات، من حيث القيمة الإجمالية.

٨ - وكان ثمة حالات نقصان في الإنفاق تحت بنود من بينها:

(أ) الوحدات العسكرية (٦٠٠ ١٣٦ ٣٢ دولار أو ١٨,٦ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى إلى تجميد النشر بسبب حالة عدم اليقين إزاء ولاية البعثة، التي أعقبها قرار مجلس الأمن تخفيض العنصر العسكري للبعثة من ٢٠٠ ٥ فرد إلى ٢٠٠ ٢ فرد؛ ويقابلها جزئياً زيادة في بدل الإجازة الترفيهية من ٧ أيام إلى ١٥ يوماً عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣، وارتفاع متوسط معدل بدل الإقامة اليومي عما كان مدرجاً في الميزانية؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٢٢٧ ٧٤ دولار أو ٣٦,٨ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى إلى تجميد النشر بسبب حالة عدم اليقين إزاء ولاية البعثة، التي أعقبها قرار مجلس الأمن تخفيض العنصر العسكري للبعثة من ٢٠٠ ٥ فرد إلى ٢٠٠ ٢ فرد، مما أسفر عن تقليص أو إلغاء مشاريع البناء الكبرى وغيرها من المشاريع الكبيرة مثل منصات الطائرات العمودية، وطرق الوصول، وساحات خدمات الطائرات، وتوسيع المدرج الحالية وإعادة تمهيدها؛ ويقابلها جزئياً ارتفاع تكاليف استئجار أماكن العمل بسبب التأخير في بناء أماكن الإقامة وحيز المكاتب، وزيادة الاحتياجات إلى خدمات الأمن؛ وارتفاع رسوم شحن الثلاجات عما هو مدرج في الميزانية؛ وارتفاع تكلفة المنافع (انظر أيضاً الفقرة ١٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استلزم نشر وحدات عسكرية جديدة توفير أماكن إقامة ذات جدران صلبة عن طريق توسيع المخيمات الحالية في عريبا وفارشانا وقوز بيضا، مع التخطيط

لإنشاء مخيمات إضافية في باهاي، وغريدا وكوكو. بيد أنه بعد شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أفاد الأمين العام بتوقف أعمال توسيع مخيمات غريدا وفارشانا وقوز بيبضا، وإلغاء بناء مخيمات جديدة في باهاي، وغريدا، وكوكو؛

(ج) النقل الجوي (٥٠٠ ٥٢ ٢٦ دولار أو ١٩,٩ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى أساساً إلى عدم اقتناء المعدات المتخصصة، مثل نُظم إضاءة المطارات ومحطات الأرصاد الجوية، بالإضافة إلى إلغاء المشاريع المتصلة بخدمات المطارات في مطاري انجamina وأيبشي وإلغاء نشر ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة، نتيجةً لحالة عدم اليقين إزاء ولاية البعثة وقرار مجلس الأمن تخفيض العنصر العسكري للبعثة؛ ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادةً في النفقات المتصلة ببدل إقامة الطاقم الجوي لطائرتين (من طراز ليرجيت ٣٥ Learjet 35) وسي - ١٣٠ (C-130))، استعيرتا من بعثتين أخريين لدعم الأنشطة التي صدر بشأنها تكليفٌ. ويرى الأمين العام أنه كان من اللازم استعارة الطائرتين لإنجاز أنشطة كان سيتعذر إنجازها باستخدام الطائرات الموجودة لدى البعثة، وأيضاً بسبب طول عملية اقتناء طائرات من هذا القبيل (انظر A/65/638، الفقرة ٣٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكاليف إقامة مجموع أفراد الطاقم البالغ عددهم ١١ فرداً (٤ أفراد من طاقم ليرجيت ٣٥ أنجزوا ٢١٦ يوماً من العمليات و ٧ أفراد من طاقم سي - ١٣٠ أنجزوا ٣١٠ أيام من العمليات) في انجamina بلغت ما مجموعه ٨٥٩ ٣٢٤ دولاراً أو متوسط تكلفة يومية قدرها ٢٨٣ دولاراً لكل فرد من أفراد الطاقم.

٩ - وكان ثمة حالات تجاوز في الإنفاق تحت بنود من بينها:

(أ) الموظفون الدوليون (٢٠٠ ٦١٩ ٧ دولار أو ٩,٩ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى إلى انخفاض معدلات الشغور عما هو مدرجٌ في الميزانية، حيث بلغت ١٦,٦ في المائة مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة المدرجة في الميزانية، بفضل اعتماد استراتيجية فريق النمر التي أتاحت استقدام الموظفين بوتيرة أسرع مما كان مقرراً. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل استخدام الموظفين على أساس الانتداب لأداء مهام مؤقتة داخل منطقة البعثة، مما أدى إلى زيادة نفقات منح إعادة الانتداب في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر A/65/638، الفقرة ٢٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرى دفع منح إعادة الانتداب للموظفين الذين أعيد انتدابهم بين مواقع البعثة لفترات تتجاوز ٩٠ يوماً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تزويد اللجنة بقائمة تتضمن ٥٧ منحة انتداب دُفعت إلى ٥٦ موظفاً بمتوسط كلفة قدرها ١٥ ٠٩٣ دولاراً لكل موظف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق ارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين المتكبدة خلال فترة السحب

التدريجي. وتتوقع اللجنة أنه لن يُدخّر أي جهد ممكن لتخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد في عمليات السحب التدريجي في المستقبل؛

(ب) الموظفون الوطنيون (١١٧ ٠٠٠ دولار أو ١٩,٤ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى إلى انخفاض معدلات الشغور عما هو مدرج في الميزانية، حيث بلغت ١٥,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة المدرجة في الميزانية، نتيجةً لتعجيل باستقدام الموظفين باستخدام استراتيجية فريق النمر، وكذلك زيادة رواتب الموظفين الوطنيين والتكاليف ذات الصلة نتيجة لارتفاع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة من ١٢,٩٦ المدرجة في الميزانية إلى ٤٧٠,٧ فرنك في المتوسط؛

(ج) متطوعو الأمم المتحدة (٤٢٦ ٧٠٠ دولار أو ٢٦,٢ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى أساساً إلى انخفاض معدلات الشغور عما هو مدرج في الميزانية، حيث بلغت ٦,٥ في المائة في المتوسط مقارنة بنسبة ١٥ في المائة المدرجة في الميزانية، نتيجةً لتسريع وتيرة استقدام الموظفين باستخدام فريق دعم متطوعي الأمم المتحدة؛

(د) السفر الرسمي (٦٣٠ ٥٠٠ دولار أو ١٣٠,٤ في المائة من المبلغ المخصص)، وتعزى أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات إلى السفر داخل منطقة البعثة عما هو مدرج في الميزانية من أجل إقامة مخيمات في المقاطعات الشرقية من تشاد (انظر A/65/638، الفقرة ٣٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقدير الأولي المدرج في ميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩ والمحدد في ٩٣ رحلة لأغراض السفر الرسمي غير المتعلق بالتدريب كان أقل من القيمة الفعلية. فقد بلغ العدد الفعلي للرحلات ٢ ٣٥٥ رحلة، منها ٢ ١٦٦ رحلة (مقابل ٣١ رحلة مدرجة في الميزانية) مخصصة للسفر داخل منطقة البعثة اضطلعت بها أقسام الهندسة، والطيران، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومراقبة الحركة، والنقل، والأمن، في إطار إنشاء مخيمات وأماكن العمل للبعثة وكذلك بدء أنشطة السحب التدريجي. وترى اللجنة الاستشارية أن نفقات السفر الرسمي تجاوزت بشكل صارخ ما هو مدرج في الميزانية، وتشدد على ضرورة استخدام الأموال المخصصة للسفر استخداماً حقيقياً.

١٠ - وعلى النحو المبين في تقرير الأداء (A/65/638، الفقرة ٢٢)، أعيد نقل الاعتمادات بين المجموعات - أساساً من التكاليف التشغيلية إلى تكاليف الموظفين المدنيين - لتغطية الزيادة في الاحتياجات إلى الموارد بسبب انخفاض معدلات الشغور عما هو مدرج في الميزانية نتيجةً لتعجيل فرق النمر بملء الشواغر. وبلغ مجموع الأموال التي أعيد نقلها خلال الفترة ٢٤ ١٤٠ ٠٠٠ دولار أو ٣,٤ في المائة من مجموع الاعتمادات.

ثالثا - المركز المالي ومعلومات عن أداء الفترة الحالية

١١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٨ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ مجموع المبلغ المقسم على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها ٩٠٠ ٤٨٣ ٥٣٣ دولار، باستثناء التكاليف المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٧٠٠ ٢٧٢ ٤٧٥ دولار، مما يترك رصيда مستحقا بمبلغ ٢٠٠ ٢١١ ٥٨ دولار. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١١، بلغت النقدية المتاحة للبعثة ما قيمته ٣٠٠ ٠٠٠ ١٩٧ دولار. ومع مراعاة الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٥٠٠ ٣١٨ ١٠٢ دولار، بلغ الفائض النقدي للبعثة في التاريخ نفسه ٥٠٠ ٩٨١ ٩٤ دولار. ووفقا للمعلومات المقدمة من الأمين العام، سيسمح مبلغ النقدية المتاحة بتسديد التكاليف الواجبة للبلدان المساهمة بقوات في موعد التسديد القادم المقرر في نيسان/أبريل ٢٠١١. وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بموجز مستكمل للمركز المالي للبعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، يبين أن تقديرات الخصوم بلغت ٤٠٠ ١٠٠ ١٥٦ دولار (انظر المرفق الأول).

١٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بلغت تكاليف القوات الواجبة السداد ٦٠٠ ٤٩٤ دولار، وبلغت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ١٢ ٨٤٢ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ مبلغ ٥٤ ٠٠٠ دولار لتغطية مطالبة واحدة منذ إنشاء البعثة. ولم تكن هناك أي مطالبات تتصل بالوفاة والعجز قيد النظر في ذلك التاريخ. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المطالبات المستحقة لتغطية تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات ستسوى على وجه السرعة.

١٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت حالة شغل الوظائف في البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(١)	الشغل الفعلي للوظائف	معدل الشغور (نسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	-	-	-
أفراد الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الشغل الفعلي للوظائف	معدل الشغور (نسبة مئوية)
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١٤٠	١٢٤	١١,٤
الموظفون الوطنيون	١٨٤	١٧٩	٢,٧
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	-	٢	صفر
متطوعو الأمم المتحدة	٣٨	٥٠	(٣١,٦)

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المعتمد للفترة في شهر شباط/فبراير ٢٠١١.

رابعاً - مسائل أخرى

المفرزة الأمنية المتكاملة

١٤ - أفاد الأمين العام أنه سعيًا إلى المساعدة على تهيئة بيئة آمنة، جرى نشر المفرزة الأمنية المتكاملة في ١٩ موقعًا في شرقي تشاد (انظر A/65/638، الفقرة ٧، والإنجاز المتوقع ١-٢). وقد تم اختيار ما مجموعه ٩٨٩ فردًا من الشرطة والدرك الوطنيين التشاديين، وجرى تدريبهم ومنحهم شهادات. وفي إطار خطة توسيع دائرة اختيار المرشحات المحتملات للانضمام إلى المفرزة، ورد قرابة ٥ ٠٠٠ طلب، وجرى توظيف ٢٥٠ شرطية جديدة. وشمل التدريب المقدم للموظفين الجدد مواضيع سيادة القانون وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى التدريب المتخصص للعاملين في وحدات حماية المرأة والطفل. وأفاد الأمين العام بأنه تم تدريب ٧٧ قائدًا من قواد المفرزة في مجالي الرصد والتوجيه. وخلال فترة الأداء، واصلت شرطة الأمم المتحدة تقديم الدعم من قبيل إسداء المشورة بشأن مراقبة حركة المرور والتدريب أثناء العمل لصالح ١١ ضابطًا من ضباط التحقيق التابعين للمفرزة. وجرى استكمال قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة بشكل أسبوعي من أجل تسجيل حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وازداد بصورة مطردة عدد الأشخاص الذين خضعوا للتحقيق أو الاحتجاز بتهمة ارتكاب جرائم، في حين انخفض عدد الجرائم والحوادث التي تقع في مخيمات اللاجئين مقارنة بفترة الأداء السابقة. وشملت حملة زيادة إبراز عمل المفرزة لدى عامة الناس تنظيم برامج إذاعية يومية، وإصدار تقارير تلفزيونية، وتوزيع الملصقات. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمساهمة المهمة التي تقدمها البعثة في دعم دور المفرزة في تهيئة بيئة آمنة في شرقي تشاد. وبالإضافة

إلى ذلك، ترحب اللجنة بالجهود المبذولة لتعزيز توظيف المرأة في صفوف الشرطة الوطنية وفي المفرة وبالاهتمام الذي يولي للظروف المؤثرة في النساء والأطفال.

التدريب

١٥ - وفيما يتعلق بالتدريب، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تركيز البعثة انصبّ في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير على أنشطة التدريب الروتيني لتمكين الموظفين من الوفاء بولاية البعثة. وفي النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، تغيرت أولويات التدريب لتركز على بناء المهارات اللازمة وتعزيزها لتمكين الموظفين من الانتقال بسهولة إلى وظائف أخرى أو إلى بعثات أخرى بعد التصفية المتوقعة للبعثة. وبلغت نفقات التدريب ٢٠٠ ٦٥٩ دولار أو ٠,٧٧ في المائة من تكاليف الموظفين. وترد في المرفق الثاني من هذا التقرير معلومات عن أنشطة التدريب الفعلية التي استفاد منها الموظفون الوطنيون والدوليون خلال فترة الأداء.

الملاك الوظيفي خلال فترة التصفية

١٦ - عند الاستفسار عن مستويات الملك الوظيفي الحالية والمتوقعة خلال فترة التصفية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مستوى ملك الموظفين بلغ، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، ما عدده ١٠٥ موظفين دوليين، و ١٧٩ موظفا وطنيا، و ٣٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. ومن المتوقع أنه بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١، سيجري تخفيض مستوى الملك الوظيفي إلى ٧١ موظفا دوليا و ٦٥ موظفا وطنيا و ٢١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن إدارة الدعم الميداني تواصل بذل الجهود من أجل إعادة انتداب الموظفين الدوليين الذين سيقون في البعثة حتى نهاية فترة التصفية. وقد حصل حتى الآن ٥٠ في المائة من الموظفين على إخطارات متابعة المهام، وكان من المتوقع أن تجري أيضا إعادة انتداب الغالبية العظمى من الموظفين المتبقين قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأنه تم تنظيم معرض لفرص العمل للموظفين الوطنيين، بالاشتراك مع أرباب العمل المحتملين، أسفر عن إيجاد فرص عمل جديدة لما عدده ١٧ موظفا وطنيا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما بذله الأمين العام من جهود استباقية في هذا الصدد، بيد أنها تدرك الحاجة إلى الإبقاء على الموظفين اللازمين لتصفية البعثة بنجاح.

المنافع (المياه)

١٧ - حسب المعلومات الإضافية التي قدمها الأمين العام، بلغت نفقات المنافع ٢٠٠٢ ٠٠٠ دولار، مما يمثل تجاوزا في الإنفاق بمبلغ ١٠٠ ٦٦١ دولار أو بنسبة

٤٨٩,٨ في المائة من التقديرات المدرجة في الميزانية والبالغة ١٠٠ ٣٣٩ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات من المياه وحدها بلغت ١ ٩٦٩ ٧٠٧ دولارات. وأوضح الأمين العام أن التقديرات المدرجة في الميزانية بواقع ٣ دولارات للمتر المكعب استندت إلى تكلفة الإمداد بالمياه عن طريق شبكات البلدية، لكن هذه الخدمة لم تكن متاحة في المحافظات التي أنشئت فيها مخيمات ومبان جديدة خلال فترة الأداء. وقد بلغت المعدلات الفعلية المدفوعة للبائعين ٦ دولارات للمتر المكعب في أبيشي، و ١٣ دولارا للمتر المكعب في مواقع أخرى. وشملت المعدلات الفعلية المدفوعة تكاليف النقل بالشاحنات والعمالة واستئجار مولدات ضخ المياه. وأوضح الأمين العام كذلك أن هناك تأخيرات غير متوقعة في أعمال التنقيب عن المياه من قبل الوحدات العسكرية المنتشرة في أبيشي وعربيا وباهاي، علاوة على نضوب مصادر المياه في العديد من المواقع في القطاع الشمالي طيلة الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه، الأمر الذي استلزم نقل المياه بالشاحنات عبر مسافات طويلة لدعم الأفراد العسكريين والمدنيين في تلك المواقع. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية وضع تقديرات واقعية عند تحديد الاحتياجات من الموارد في الميزانية، وتعرب عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في المبادرات الرامية إلى توفير المياه لتلبية احتياجات البعثة.

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١٨ - يوصي مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ١١٩ من تقريره الوارد في الوثيقة A/65/5 (Vol. II)، بأن تجري إدارة الدعم الميداني استعراضا شاملا لما بعد التنفيذ وللدروس المستفادة من خطتي انسحاب البعثة وتصفيتهما. ويوصي المجلس كذلك بالاستفادة من الدروس الأساسية لصوغ توجيهات واضحة بشأن وضع وتنفيذ خطة السحب التدريجي لإغلاق البعثات. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأداء، أبلغت بأن الأمين العام سيقدم تقريراً عن تنفيذ هذه التوصيات وغيرها من توصيات المجلس في سياق تقرير الأداء المقبل.

خامسا - خاتمة

١٩ - ترد في الفقرة ٤٤ من تقرير الأداء الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. بيد أن ممثلي الأمين العام أبلغوا اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأداء، بأن تقديرات الخصوم النقدية المستحقة قد جرى تحديثها لتصبح ٤٠٠ ١٠٠ ١٥٦ دولار

في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وذكر كذلك أن المركز المالي للبعثة عرضة للتغيير بسبب أنشطة التصفية الجارية، واقترح بالتالي إرجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالرصيد الحر وأيضاً الإيرادات/التسويات الأخرى حتى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح الأمين العام إرجاء البت في الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٩٤٧ ١٤٩ دولار وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ١٠٠ ٤٦٦ ١٣ دولار، إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وتوصي اللجنة بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن الوضع النقدي للبعثة عند نظرها في هذه المسألة.

الوثائق

- تقرير الأداء عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/638)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/5 (Vol. II))
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611)
- قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٤ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
- قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)

المرفق الأول

موجز المركز المالي للبعثة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الوصف
٢٠٣ ٢٩١,٠	أولا - أصول نقدية
	ثانيا - الاحتياجات من النقدية (الخصوم)
٤٩ ٤٩٥,٧	الرصيد الحر للسنة المالية ٢٠١١
١٣ ٤٧٩,٢	الاشتراكات أو المدفوعات المحصلة مقدما
٨٧ ٧٨١,٦	الالتزامات غير المصفاة، بما فيها التزامات الفترة السابقة
٥ ٣٤٣,٩	الأرصدة المستحقة الدفع المشتركة بين الصناديق والالتزامات الأخرى
١٥٦ ١٠٠,٤	المجموع الفرعي
٤٧ ١٩٠,٦	ثالثا - فائض النقدية (أولا ناقصاً ثانيا)
	رابعا - الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٤٩ ٩٤٧,٨	الرصيد الحر
٤ ١٩٩,٨	إيرادات الفوائد
٣ ٤٠٠,٧	إيرادات أخرى/متنوعة
٥ ٨٦٦,٠	إلغاء التزامات الفترة السابقة
(٠,٤)	تسويات الفترة السابقة
١٦٣ ٤١٣,٩	المجموع الفرعي
	خامسا - الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٢ ٨٠٠,٣	إيرادات الفوائد
٢ ٤٩٤,٧	إيرادات أخرى/متنوعة
٤ ٧٨٩,١	إلغاء التزامات الفترة السابقة
(١,٢٥)	تسويات الفترة السابقة
١٠ ٠٥٩,٠	المجموع الفرعي
(١٢٦ ٢٨٢,٣)	سادسا - عجز النقدية (ثالثا ناقصاً رابعا وخامسا)

المرفق الثاني

التدريب الفعلي المقدم خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

ألف - تدريب الموظفين الدوليين

نوع التدريب	دورات داخلية		دورات خارجية	
	الدورات	المشاركون	الدورات	المشاركون
١ شؤون الإدارة/الميزانية والمالية	١	١٠	٨	٩
٢ النقل الجوي	—	—	٤	٥
٣ الاتصالات	٢	١٥	٣	٤
٤ الهندسة	—	—	٥	٥
٥ الشؤون الجنسانية	—	—	١	١
٦ النقل البري	١	٦	٣	٣
٧ إدارة/تنمية الموارد البشرية	٢	١٦	٣	٣
٨ حقوق الإنسان	—	—	٢	٤
٩ تكنولوجيا المعلومات	٤	٤٤	٨	٨
١٠ المهارات القيادية والإدارة/التطوير التنظيمي	١	٦٩	٣	٣
١١ المسائل الطبية	٢	٢٤	١	١
١٢ الشؤون السياسية والمدنية	—	—	١	٢
١٣ إدارة المشتريات/العقود	٤	٣٤	١	١
١٤ حماية المدنيين	—	—	٤	٤
١٥ الأمن	١	٤	٢	٢
١٦ إدارة الإمدادات/الممتلكات	٤	٢٧	٢	٣
١٧ مسائل أخرى	١٨	٧٨١	٩	١٤
المجموع	٤٠	١٠٣٠	٦٠	٧٢

باء - تدريب الموظفين الوطنيين

نوع التدريب	دورات داخلية		دورات خارجية	
	الدورات	المشاركون	الدورات	المشاركون
١	١	٩	٢	٢
٢	٢	٤	١	١
٣	٢	١٩	-	-
٤	-	-	٢	٣
٥	٤	٢١	١	١
٦	١	١	-	-
٧	٢	٣٧	-	-
٨	٣	٢٧	-	-
٩	٦	٢٠	-	-
١٠	١٦	٨٨٥	١	١
المجموع	٣٧	١٠٢٣	٧	٨

جيم - تكلفة تدريب الموظفين الدوليين والوطنيين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٦٥٩ ٢٠٠	موارد التدريب
٨٦ ٠٢٠ ١٠٠	تكاليف الموظفين ^(أ)
٠,٧٧	موارد التدريب مقارنة بتكاليف الموظفين (النسبة المئوية)

(أ) لا تشمل بدل مراكز العمل الخطرة.